ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

قرار التهجير لا يخضع لأوامر ترامب ولا موافقة مصر والأردن

ايهاب شوقي

عندما يطلب رئيس أكبر دولة في العالم وبشكل علني وليس من وراء الكواليس تهجير شعب، ويوجه طلبه إلى رئيس مصر وملك الاردن، فهو أمر يجب ألا يُستهان به أو وضعه في خانة جس النبض أو بالونات الاختبار أو المناورات السياسية، خاصة وأنه كرر حديثه أكثر من مرة وبعد إعلان مصر والأردن رفضهما علناً، مما يشي بأن هناك إصراراً أمريكيًا وأن هناك أوراق ضغط أمريكية تجعل من الحديث الأمريكي حديثًا متعاليًا وواثقًا بهذا القدر.

ومن المعلوم، أن ملف تهجير أهل غزة إلى مصر والأردن ليس وليد اللحظة، وإنما هو ملف قديم وقابع في أدراج وثائق الأمن القومي الصهيوني، ومن المعلوم أيضاً أن الشعب الفلسطيني أفشله في أكثر من محطة بسبب تمسك الشعب بأرضه، وبسبب وجود مقاومة باسلة تقاوم محاولات التهجير القسري المستمرة، مما يؤكد أن التهجير ليس قراراً أمريكيًا ولا صهيونيًا ولا يخضع لموافقة الدول العربية من عدمه، ولكن يقود الإصرار عليه إلى تداعيات خطيرة على الشعب الفلسطيني، وخاصة في ملف إعادة الإعمار، وكذلك إلى تداعيات نذر المواجهة بين الأنظمة الرافضة وأميركا وتداعيات ذلك على المنطقة.

وهنا نحاول إلقاء الضوء على ملف التهجير وخلفيات دعوة ترامب وعوامل الرفض العربي ومدى صدقها وإمكانية صمودها وهل توجد أوراق قوة لدى هذه الأنظمة، وكذلك العامل الشعبي الذي استدعته الأنظمة للاستقواء به وأهميته، وذلك تالياً:

١- ملف التهجير القديم المتجدد:

فكرة التهجير تولّدت مع النشأة المشؤومة للكيان الصهيوني القائم على الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، وفكرة تهجير أهل غزة نوقشت في مخططات تفصيلية وبشكل جدي بعد حرب العام ١٩٦٧ في حكومة «ليفي أشكول» عبر «موشي دايان» وعدة وزراء، وكانت خطة «يغال ألون» من أبرز وأشهر خططها، وكانت تحت مسميات مخففة وهي التشجيع على الهجرة الطوعية، وهو نفس المسمى الذي يستخدمه «بن غفير» و«سموتريتش» حالياً.

وكانت خطة الجنرالات التي يكمن وراءها «إيغورا آيلاند» جزءًا من هذه الخطة في شمال غزة، وبعد إيغورا أبرز الداعين إلى تهجير أهل غزة، وقد أعاد إحياء الفكرة في مطلع القرن الحالي.

ولعل إدارة ترامب التي اعلنت أن مساحة «إسرائيل» صغيرة، والتي اعترفت بضم الجولان في ولايتها الأولى وكذلك نقل السفارة للقدس هي الوجه الأمريكي الملائم لطرح الفكرة علناً وممارسة هذا الضغط غير المسبوق على النظامين المصري والأردني، وهو نوع من تحصيل الهدف عبر السياسة جراء العجز عن تحصيله بالقوة بعد عام وثلاثة أشهر من حرب الإبادة صمدت خلالها المقاومة وصمد خلالها الشعب على أرضه، وتم تكليل المشهد بعودة أهل شمال غزة باحتفالات شعبية تحتضن المقاومة.

٢- الإدارة الأمريكية وتوزيع الأدوار:

بات من المعلوم بالضرورة في السياسة، أن الإدارات الأمريكية هي واجهات لنخبة إستراتيجية حاكمة عابرة للرؤساء، بدليل عقد اتفاقيات إستراتيجية كبرى عابرة للإدارات المتعاقبة، ولا يتم ترك حرية الانقلابات الإستراتيجية لأهواء الرئيس ولفترته الرئاسية المحدودة.

وقد سعت إدارة بايدن إلى تهجير الشعب الفلسطيني بطريقة خبيثة عبر دعم حرب الإبادة وتحويل غزة إلى مكان غير قابل للعيش، في الوقت الذي كانت تتظاهر فيه بدور الوساطة وتتغنى به بالمطالب الإنسانية والمساعدات وتدعي وجود خلافات وتمايزات بينها وبين حكومة نتنياهو المجرمة والمطلوبة للمحكمة الجنائية الدولية.

ومع تصدي شخص فج مثل ترامب لتمثيل «الإمبراطورية الأمريكية»، حاول ترامب ممارسة الإستراتيجية الامريكية التي قوامها الحضور بالصورة وامتلاك مفاتيح الحل الإستراتيجي، ولكن جاء في لحظة أوشكت فيها الجبهة الصهيونية على الانهيار وأوشكت فيها أميركا على التورط بشكل مباشر في الصراع بعد اشتباكها المباشر مع اليمن وخسائرها من الطائرات المسيرة واستهداف حاملات طائراتها بشكل مباشر.

وهنا كان قرار وقف إطلاق النار وبشكل ضاغط حقيقي لاحتواء تدهور الأوضاع مع لبنان بعد استهدافات المقاومة في لبنان للعمق الصهيوني بشكل نوعي وبعد يأس العدو من الاحتلال واختراق القرى عبر القوة العسكرية، وبعد الخسائر اليومية في غزة دون تحقيق أي هدف أو تحرير أي من الأسرى.

وبعد ما بدا أنه هزيمة صريحة للعدو باعتراف السياسيين والإستراتيجيين الصهاينة، وبعد نذر تفكك الائتلاف الحاكم وحالة الإحباط التي عمت الجبهة الداخلية للكيان، خرج ترامب بأوامر التهجير للأنظمة الرسمية كنوع من أنواع استرضاء اليمين الصهيوني وحماية حكومة نتنياهو من الانهيار وكبديل لمواجهة المقاومة بقراءة مفادها أن الضغط على الأنظمة الرسمية يمكن أن يحقق الأهداف التي فشلت بمواجهة المقاومة.

٣- الموقف الحقيقي لمصر والأردن من التهجير:

لا شك أن موقف النظامين المصري والأردني من رفض التهجير هو موقف صادق، لأنه لا يتناقض مع الأمن القومي للدولة المصرية والأردنية فقط، بل يتناقض مع امن النظامين.

ودون تفتيش في النوايا الوطنية أو تقييم لتوجهات النظامين المطبعين مع العدو، فإن في مخيلة الأنظمة وذاكرتها التاريخية، تكمن مشاهد التورط في الصراع بعد وجود جموع فلسطينية يتم تهجيرها قسرًا ولا تخلو من مقاومة ومطالب للعودة.

حيث توجد في الذاكرة الإستراتيجية للأنظمة مشاهد تواجد منظمة التحرير في الأردن ومقاومتها للعدو «الإسرائيلي» من داخل الأردن ثم الاشتباكات التي حدثت بينها وبين الجيش الأردني في ما عرف بأيلول الأسود بعد الضغط على الأردن لكبح جماح المقاومة، وكذلك توجه منظمة التحرير للبنان ومقاومتها للعدو من الجنوب وما تبع ذلك من تداعيات الحرب الأهلية والاجتياح الصهيوني للبنان.

وبالتالي فإن النظامين المصري والأردني على الأقل يخشيان من التورط في صراع وحرب مع «إسرائيل» إذا ما تسبب التهجير في انطلاق مقاومة من أراضي الدولتين أو احتكاك مع العدو يورط الدولتين بشكل مباشر في الصراع.

وبالتالي فإن السؤال ليس هو مصداقية الرفض للتهجير من عدمه، ولكن السؤال هو عن القدرة على التحدي والصمود والثبات على الرفض وتحمل تداعيات ذلك، خاصة وأن ترامب لوح بعصا المساعدات الأمريكية، وهي لا تقتصر على المساعدات الاقتصادية والعسكرية، بل تدخل إلى نطاق الشرعية التي تغطي هذه الأنظمة وتوفر لها شرعية دولية وأهلية للاستدانة ورفع للحصار والمضايقات التي تحاول أميركا بها إسقاط الأنظمة الخارجة عن الطوع.

٤- أوراق القوة لدى الأنظمة لمواجهة أميركا:

لا شك أن النظامين المصري والأردني فرطا كثيرًا في أوراق القوة عبر الاعتماد على الاستدانة وعدم امتلاك اقتصاد مقاوم، كما تم تحييد القوة الشعبية في مصر والتي استدعتها مصر مؤخراً لتظاهرات بالتنسيق مع الأمن المصري لإيصال رسالة شعبية إلى ترامب، وربما لو كان النظام المصري ترك الإرادة الشعبية للتعبير عن نفسها منذ بداية الأزمة لما كنا قد وصلنا لهذه اللحظات الحرجة.

ولكن يبدو أن مصر والأردن قد اعتمدا على الدعم الخليجي سياسياً بتدشين مؤتمر سداسي تحضره مصر والأردن وقطر والإمارات والسعودية وجامعة الدول العربية، وهو أمر لا يشكل ورقة قوة لأن بياناته تشابه بيانات القمم العربية التي لم تمنع حرب الإبادة، والتي تخلو من أوراق الضغط.

ولو كان هناك دعم خليجي سياسي حقيقي، فإن الأنظار تتوجه للسعودية التي وعدت ترامب باستثمارات قدرها ٦٠٠ مليار دولار، ويريد ترامب زيادتها إلى تريليون دولار مقابل التوجه للسعودية كزيارة أولى بدلاً من بريطانيا، وبالتالي لا بد من جعل هذه الاستثمارات مشروطة لو أراد الخليج منع التهجير ومساندة مصر والأردن والفلسطينيين.

ولا شك أن احتضان البلدين لخيار وثقافة المقاومة والانفتاح على حركات المقاومة هو الرادع الأكبر، ولكن تاريخ الأنظمة منذ «كامب ديفيد» لا يجعل من هذا الأمر محل تفاؤل كبير.

والخلاصة أن هناك صراع إرادات بين أميركا التي تدافع عن هيبتها بحتمية الانصياع لأوامرها من الدول التابعة وبين إرادة هذه الأنظمة للبقاء، وهو ما قد ينتج مشاهد جديدة في المنطقة، وهناك عرقلة محتملة لملف إعادة الإعمار لإجبار الفلسطينيين على الهجرة بعد ترك غزة ركامًا ورمادًا، وهناك نوايا واضحة للغدر وخرق وقف إطلاق النار وتجديد العدوان، ولكن لا خوف على المقاومة وعلى الشعب الفلسطيني إذا ما صمدت المقاومة وإذا ما تمسك أهل غزة والضفة بالأرض، فالتهجير ليس قراراً أمريكيًا ولا موافقة عربية ولا حرباً إجرامية للإبادة، وإنما هو رضوخ وكسر للإرادة، وهو ما لم يحدث مع المقاومة والشعب الفلسطيني ولن يحدث بعد إثبات المقاومة وجهاتها والشعوب إصرارها على الانتصار والبقاء بعزة وكرامة مهما كانت التضحيات.

اجتماع القاهرة والموقف العربي من مشاريع ترامب برعاية «أبو الكلام عزام»

كمال خلف

ليس اليوم منذ اللحظة الأولى التي أنشأت الجامعة العربية عام ١٩٤٥ كمؤسسة يتم من خلالها بلورة موقف عربي موحد يرعى مصالح الشعوب العربية ويدافع عن امن وسلامة الدول العربية، نظرت الشعوب اليها باعتبارها ظاهرة صوتية لا تسمن ولا تغني من جوع، ولم تأخذ على محل الجد والاهتمام كل البيانات والمواقف التي تبدو موحدة الصادرة عنها، وكان اول امين عام لهذه الجامعة الغير جامعة " عبد الرحمن عزام " او عزام باشا كما كان يناديه الوزراء والقادة، بينما كان يطلق عليه العامة في الشارع العربي "أبو الكلام عزام". وعلى ذكر "عبد الرحمن عزام" كان الرجل قبل ان يصبح امينا عاما لجامعة العرب، يؤمن بالقومية الفرعونية وينظر لها .

لم تكن المشكلة يوميا في المؤسسة هذه بحد ذاتها، انما هي مرآة عاكسه للواقع العربي والانقسام والتشتت والضعف في مواقف الدول التي تنضوي تحت مظلتها المثقوبة .

مناسبة حديثنا عن "أبو الكلام عزام" هو الاجتماع السداسي الذي عقد في القاهرة السبت الماضي على مستوى وزراء الخارجية وضم مصر والأردن ومنظمة التحرير وعدد من الدول الخليجية بالإضافة الى امين عام جامعة الدول العربية "احمد أبو الغيط". والذي جاء للتنسيق لمواجهة إصرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على تهجير الفلسطينيين في غزة الى مصر والأردن . والمفارقة التي لا تخلو من الصلف وتدلل على مدى احتقار الولايات المتحدة لدولنا وشعوبنا، ان ترامب نفسه انتهج سياسية صارمة ومجحفة لطرد المهاجرين من بلاده، ووضع قيود على الهجرة، ورفع شعار أمريكا أولا، بينما يصر على تهجير أصحاب الأرض من غزة وربما لاحقا الضفة الى الأردن ومصر ودول أخرى. والامر المدهش ان دونالد ترامب ورغم رفض مصر والأردن الواضح لهذه المشاريع، اصر على ان هذه الدول سوف تقبل في نهاية المطاف، وكانه يقول هذا الرفض لا يعني شيئا وليس القرار قرارهم انما نحن في الولايات المتحدة نقرر عنهم. واتبع إصراره هذا بجملة تقول "نحن نفعل لهم الكثير".

واعتقد ان هذه الجملة هي جوهر ما يرمي اليه ترامب في التعامل مع مصر والأردن والسلطة الفلسطينية. هو بشكل مبطن يقول ان هذه الدول ومنظمة التحرير تتلقى مساعدات واموال من الولايات المتحدة، وعليهم ان رفضوا استقبال المرحلين من أبناء غزة او الضفة ان يتوقعوا ان نقطع عنهم هذه المساعدات . وفي الوقت الذي تعاني منه مصر والأردن والسلطة من أزمات اقتصادية فان منع الولايات المتحدة هذه المنح المالية والمساعدات سوف يؤثر تأثيرا مباشرا عليها . قطع المساعدات قد يكون هو هدف ترامب التالي في اطار استراتيجية معلنة له، تعتمد على عدم منح الأموال وتقديم المنح لدول ومنظمات ومؤسسات دولية، فهو فعل هذه السياسية تجاه الحلف الأطلسي نفسه في ولايته السابقة، وطالب الدول الأعضاء بدفع الحصة الأكبر من موازنة الحلف، وكذلك قطع الحصة المالية عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا" ومنظمة التحرير، وسيفعل ذلك في ولايته الجديدة، كما ينوي وقف تدفق الأموال لصالح الحرب في أوكرانيا . هي اتجاه عام في سياسية ترامب واضحة.

اما عن خلفية هذه المساعدات التي تمنح لكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، فهي سياسية، السبب فيها ان هذه الدول وقعت اتفاقات "سلام" مع إسرائيل، وان هذه الحوافز تعزز هذه الاتفاقات وتحافظ عليها لصالح إسرائيل وسياسية الولايات المتحدة في المنطقة القائمة على تدعيم وضع الدول التي تبرم اتفاقات " سلام وتطبيع مع دولة الاحتلال. وهذه الوضعية حافظت عليها الإدارات المتعاقبة منذ توقيع اتفاق "كامب ديفيد" مع مصر عام ١٩٧٩ وصولا لاتفاقات وادي عربة مع الأردن واسلو مع السلطة الفلسطينية .

لكن إدارة ترامب ليس فقط لا نها إدارة مختلفة عن قماشة الإدارة السابقة ومن خارج المنظومة التقليدية او ما يسمى الدولة العميقة في الولايات المتحدة، انما الأهم هو اختلاف الظروف والبيئة السياسية والأمنية في المنطقة العربية، هذا التحول الذي جعل إسرائيل ليست صاحبة الحاجة الأكبر لاتفاقات السلام هذه، انما الدول العربية المنضوية اليها، والتي باتت تتمسك بها بصورة مصيرية حتى على حساب مصالحها وامنها القومي ومصالح شعوبها وشعوب المنطقة . فنفذت إسرائيل الى عمق المنطقة العربية من خلال اتفاقات التطبيع الابراهيمية مع الامارات والبحرين والسودان، والان تجري إسرائيل والإدارة الامريكية الاستعدادات العملية للخطوة الأكبر نحو التطبيع مع السعودية، إضافة الى تغييرات مفصلية تمثلت في سقوط النظام السوري، وعدم قدرة ورغبة النظام البديل على مواجهة إسرائيل حتى بالموقف السياسي عندما تقدمت القوات الإسرائيلية لتحتل مساحات واسعة من الجنوب السوري، وتمزيق اتفاقية الهدنة عام ١٩٧٤ . لم يكن الامر في سورية يقتصر على سقوط نظام معادي لإسرائيل، انما تم ضرب حجر الزاوية في تحالف يشمل ايران وحزب اللّه وغزة وفصائل مقاومة في العراق .

كما اتم اضعاف حزب اللّه في الحرب الأخيرة، وقطع خطوط امداده، ومحاصرته حتى بالتركيبة المحلية الداخلية للحكم في لبنان . امام هذه التغييرات الجيوسياسية، والأمنية، لم تعد اتفاقات مثل وادي عربة وكامب ديفيد واسلو تشكل مكتسبات نادرة، تتطلب دفع الإدارة الامريكية أموال لهذه الأطراف للحفاظ عليها باعتبارها أسس وركائز للامن الإسرائيلي ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية . لهذا السبب يقول ترامب بالفم الملآن لهم عليكم ان تستقبلوا من سنقوم بتهجيرهم من غزة والضفة، لأننا نفعل لكم الكثير . وبكل اسف ساهمت سياسات هذه الدول نفسها، وصمتها، وخدمتها للسياسيات الامريكية بدون مراعاة مصالح شعوبها، في وصولها الى هذا الحال .

انهار الامن القومي العربي، وانهارت معه المنطقة امام الاطماع الإسرائيلية، وحوصرت قوى المقاومة فيها ليست المسلحة فحسب بل المقاومة الفكرية والسياسية والثقافية، وتم شيطنتها بذرائع شتى، وشاركت نخب عربية وأنظمة ونباب الكتروني ووسائل اعلام في تدعيم مشاريع الانقسام الطائفي المذهبي والترويج لثقافة الخضوع والسير بركب كل ما تطلبه أمريكا وإسرائيل. والان وصلت السكاكين الى الرقاب.

الرفض العربي الرسمي لسياسات ترامب يفتقد الى الانياب والمخالب، لذلك هو كلام، برعاية "أبو الكلام عزام".

ورؤساء الطوائف والسفارات فهو بداية النهاية للدولة الموعودة، لا بل هو استعادة أنفاس النظام الطائفي الذي دمّر لبنان وما يزال... فالواقع الذي تشهده الساحة السياسية اللبنانية من تخبّط على المواقع القيادية يعيد التذكير بأنّ لبنان حقاً يفنى بالطائفية، وأنّ الطائفية التي تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، تشكل ساحة صراع دائمة في المجال السياسي، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيَم أو مبادئ أو مذاهب دينية للجماعات الطائفية المتناحرة.

أما بالنسبة الى العملية الانتقائية لمناطق على حساب أخرى كعكار مثلاً، ولمؤسسات أكاديمية خاصة على حساب مؤسسة وطنية كالجامعة اللبنانية، يثير أمام الرأي العام اللبناني الكثير من الأسئلة الإشكالية حول طبيعة وشكل المرحلة السياسية المقبلة؟

ولكن يبقى أن نشير وبشكل علمي موضوعي إلى أنّ الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدّد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماماً أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله.

وفي الوقت الذي يفترض به على الرئيس المكلف تشكيل الحكومة نواف سلام أن يحافظ فيه على الطائف وعلى التنوع اللبناني الطائفي والحزبي والمناطقي، نرى أنّ المشهد العام /المفروض عليه، أو لا/ يقوم بالخلط العشوائي بين التعددية الدينية والإثنية القائمة على مستوى المجتمع المدني واستخدام الولاءات الجزئية من قبل النخب الحاكمة داخل الدولة للالتفاف على قانون المساواة وتكافؤ الفرص، ما يسيء الى شكل الدولة المعهودة.

هذا الشكل الذي يعيدنا الى نقطة الصفر لجهة أحلامنا كلبنانيين بالتغيير والنهضة، يبيّن لنا بوضوح أنّ الإدارة الجديدة جاءت في سبيل ضمان السيطرة غير المشروعة على الدولة ومرافقها، ما يسيء الى التوافق الذي حصل بين القيادات اللبنانية لجهة انتخاب الرئيس جوزيف عون وتكليف القاضي نواف سلام وبالتالي هي إساءة كبيرة لكلّ اللبنانيين وثقتهم بدولتهم الجديدة القائمة على التنوع والتعددية التي تعزز فكرة المجتمع المدني اللاطائفي.

خيارات نتنياهو ضيّقة الهوامش

– بالرغم من كثرة التعليقات التي توحي باحتمالات جدية للعودة إلى الحرب في غزة أو تأجيل انسحاب قوات الاحتلال من جنوب لبنان، فإن المراقبين للمشهد الإقليمي ينتظرون نتائج اجتماع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب لرؤية الاتجاه النهائي لمسار الأحداث.

– نيّات تمديد الاحتلال وتصعيد الحرب لا تأتي من فراغ في كيان الاحتلال، فإضافة إلى القوى التي تنطلق من خلفيات عقائدية نحو مشروع استئصال الفلسطينيين وإبادتهم وتوسّع كيان الاحتلال، هناك الشعور العام الذي يجتاح الكيان بخسارة الحرب، خصوصاً بعد مشاهد ترافق كل عملية تبادل أسرى في غزة وتحمل معها عناصر القوة الفلسطينية ومعها مشاهد الفلسطينيّين يعودون بمئات الآلاف إلى شمال غزة رغم الدمار الكامل فيه، ومثلها مشاهد المقاومة الشعبية التي ظهرت بوجه بقاء الاحتلال في القرى الحدوديّة في جنوب لبنان وما أظهرته من بسالة وروح استشهادية ترافقها أعلام المقاومة وصور شهدائها، بحيث سادت الرأي العام في الكيان ونخبه وقادته حالة من الإحباط اختصرها رسم كاريكاتيري صحافي ينقل عبارة نتنياهو عن النصر المطلق ويقول له "نعم لكن لحماس".

– هوامش الانقلاب على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة وكذلك في لبنان تبدو ضيقة، وغير قادرة على إقناع أحد داخل الكيان وخارجه، إذا استثنينا إشباع رغبات وتلبية دعوات تنطلق من دون حسابات واقعية للمناداة بالعودة إلى الحرب. فما توفر لكيان الاحتلال من زمن ومقدرات وتعبئة نفسية ومساندة دولية وإمكانات عسكرية وتسليحية ومالية غير قابل للتكرار. وإذا كان هذا هو سقف ما تحقق فما سوف يتحقق من مواصلة الحرب أدنى بكثير حكماً، لأن الجيش أضعف ومعنوياته أدنى، والمجتمع منهك والعالم سئم الحرب وتمديد المهل لربحها، والرأي العام الخارجي والغربي خصوصاً لم يعُد كما كان، والرأي العام الداخلي لم يعُد يثق بالجيش ولا بالقيادة السياسية ولا بالقبة الحديدية.

– في واشنطن تتبلور قناعة بأن الحل العسكريّ لم يعُد هو بوليصة التأمين التي تحتاجها "إسرائيل"، بل الشرعية العربية الإسلامية التي يختصرها التطبيع مع السعودية، حيث المضي في تنفيذ الاتفاقات في غزة ولبنان شرط للتفاوض، وحيث الدولة الفلسطينية هدف التفاوض، ونتنياهو الذاهب لبحث مستقبل الحرب ربما يعود وهو يحمل "مشروعاً انتحارياً للسلام" كما يقول بعض المعلقين في الصحف العبرية.

البناء

نحو بناء دولة مدنية لا طائفية

د. علا عيد

في القراءة السوسيوسياسية لواقع تشكيل الحكومة اللبنانية وارتباطها الجدلي بما ورد في خطاب القسم، لا بدّ من الانطلاق من خارطة طريق واضحة المعالم عنوانها الدولة المدنية حيث تنتهي كلّ المقاربات والحلول عندها...

أما الدخول في نفق التسويات الطائفية والبحث عن رضى رجال الدين